

الأصول التاريخية للمشروع الحضارى العربى تحديث مصر - تجربة القرن التاسع عشر د. رءوف عباس

شهدت مصر تجربة تحديث فريدة يمكن مقارنتها بتجارب أخرى كاليابان، غير أن التجربة المصرية كانت مختلفة في مسارها بقدر اختلاف الظروف التي واجهتها وتنوع العقبات التي إعترضت طريقها، فضلا عن أوجه القصور التي شابته التجربة ذاتها، وأضعفت من صلابة جذورها وعرضتها للعواصف والأنواء. ورغم ذلك أصبحت مصر عند نهاية القرن التاسع عشر تختلف عنها قبله، إقتصاديا، واجتماعيا، وفكريا ونظاما سياسيا، بفضل ماجنته من ثمار تجربة التحديث رغم وعورة الطريق الذى قطعتة تلك التجربة..

وسوف نهتم هنا بإلقاء نظرة فاحصة ناقدة على مسار تجربة التحديث في مصر القرن التاسع عشر، محاولين أن نرصد التغيير الذى لحق بالمجتمع المصرى نتاجا لتلك التجربة.

وثمة ملاحظات تبدو لأول وهلة أمام من ينظر إلى تجربة التحديث المصرية تلك نجملها فيما يلى :

أولاً : أن التجربة بدأت كرد فعل للتحدى الغربى الذى اتخذ صورة حملة عسكرية إستعمارية قصدت مصر واستطاعت أن تنتصر على القوى العسكرية التقليدية (المماليك) في معركة غير متكافئة، وحملت معها الكثير من " بدع " الحضارة الغربية الحديثة المادية والفكرية ما أثار فضول ثم رهبة المصريين (وشعوب المنطقة من خلالها). لقد أيقظت مدافع الحملة الفرنسية مجتمعا كان يعيش مرحلة ركود حضارى طوال العصر العاظمى (1517-1798)، وإذا كان المصريون قد أرجعوا -في بداية الأمر- هزيمتهم إلى قصور في أداء واجبه نحو الله، ونقص في الإيمان جعل الله يسلط عليهم أرذل خلقه " الكفار"، فإنهم سرعان ما تبينوا الأسباب المادية للهزيمة التى ترجع إلى الفجوة الحضارية الواسعة بين " المسلمين و "الفرنجية"، وراحت صفوة المصريين ممثلة في أعيان البلاد وعلمائها تتعرف على عوامل قوة الغرب ممثلا في الفرنسيين، وأدركوا ألا سبيل لدرء خطر الزحف الغربى إلا إذا تزود الشرق بأسباب قوة الغرب وعضو الفجوة الحضارية بينة وبين غريمة التقليدى، ومن ثم كان الدور الفعال الذى لعبته تلك الصفوة على مسرح الأحداث - في السنوات التى أعقبت جلاء الحملة الفرنسية- من أجل التغيير، الذى كان يعوزه التحديد والوضوح، فهم ينشدون "الإصلاح" تارة وإقامة "العدل" تارة أخرى، لذلك نجدهم يفرضون على السلطان -لأول مرة- واليا من إختيارهم، ولوه أمر مصر بشروطهم، ليحقق الأمل الغامضة في "الإصلاح" و "العدل". وقد لذلك الوالى (محمد على) أن يكون صاحب مشروع سياسى حضارى كان بمثابة رد الفعل الإيجابى للتحدى الغربى.

ثانياً : أن تجربة التحديث لم تتبع من فراغ، وإنما إرتكزت على ثمار إرهابات لها دلالاتها شهدها المجتمع المصرى قبل الحملة الفرنسية بنحو نصف قرن من الزمان، فرغم معاناة الزراعة (القطاع الإنتاجى الرئيسى) من الإهمال وتخلف وسائل وأساليب الإنتاج، إلا أن رأس المال التجارى حقق نشاطا ملحوظا في ربط السوق الوطنية ببعضها البعض، ثم ربطها بالأسواق الخارجية المحيطة بمصر (السودان، الجزيرة العربية، الشام، المغرب، أوروبا، جنوب شرق آسيا)، فعرفت المنتجات المصرية طريقها إلى تلك الأسواق، وعرفت السوق المصرية سلع تلك البلاد، ولعبت التجارة المصرية دورا هاما في التبادل التجارى بين الشرق والغرب من خلال تجارة العبور، وحقق رأس المال التجارى قدرا لا بأس به من التراكم الذى لم يستخدم في تطوير أسلوب الإنتاج ودفع عجلة الصناعة الحرفية وتحديثها، وإنما استخدم في تدعيم النفوذ الاجتماعى والسياسى للبيوتات التجارية الكبرى التى اتجهت إلى إستثمار جانب كبير من أرباحها في الإلتزام الزراعى، بل والدخول في حلبة الصراع السياسى عن طريق اقتناء المماليك وتكوين فرق عسكرية تعمل لمصلحتهم.

وكان دور محمد على عندما بدأ مشروعة السياسى الحضارى هو الإستفادة بما حققه رأس المال التجارى من تراكم في تصحيح مسار الإقتصاد المصرى وتطوير أسلوب الإنتاج الزراعى وإدخال الصناعة الحديثة على نحو ما سنرى.

ثالثاً : أن التجربة جاءت مبادرة من الحاكم الذى جمع زمام الموارد الإقتصادية في يده، واجتث جذور القوى الإجتماعية المسيطرة عليها، وإستخدام صولجان السلطة في فرض سياسة التحديث فرضا، فارتبطت التجربة بالنظام السياسى القائم، بل وبشخص الحاكم واتجاهاته وميوله وقناعاته ونشاطه السياسى، وإتخذت - كما سنرى- صورة جراحة التجميل التى تغير الملامح دون أن تلحق تغييرا يذكر بالجوهر والمحتوى. وإذا كانت تلك الظاهرة قد حققت بعض النتائج الإيجابية الهامة إلا أن سلباتها العديدة أقامت الحواجز في طريق تأكيد الإتجاهات العامة للتجربة وترسيخ جذورها.

رابعاً : أن تجربة التحديث لم تقتصر على جانب بذاته من جوانب المجتمع المصري، بل استهدفت التغيير الشامل للبنية الأساسية وما ترتب عليه بالضرورة- من تغيير لحق بالبنية الفوقية، وإن افتقدت إلى التخطيط المدروس، بل جاءت عن طريق الدعاى، وردود أفعال التغيير فى أحد الجوانب على غيره من الجوانب الأخرى، ولم يأت المشروع السياسى نتاجا لما حققه التحديث من تغير، وإنما جاء التحديث لتلبية متطلبات المشروع السياسى، مما ترك آثار سلبية على ايقاع التغيير واتجاه حركته.

خامساً : أن التجربة لم تتم بمعزل عن الظروف الدولية التى أحاطت بمصر، فالعصر عندئذ عصر بناء الإمبراطوريات الإستعمارية، الذى شهد علو المد الإمبريالى، ومصر بموقعها الإستراتيجى المتميز كانت محط أنظار القوى الاستعمارية الكبرى، وجاءت المعطيات السياسية لتجربة التحديث المصرية (وخاصة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر) لتقلب حسابات تلك القوى رأسا على عقب وتهدد مصالحها فى المنطقة بالخطر، ومن ثم شكلت الضغوط السياسية الدولية عاملا فعلا لتبديد طاقات تجربة التحديث المصرية أولا، ثم احتوائها ثانيا، والإستفادة بثمارها فى تدعيم الجبهة الإستعمارية، ونصب شبك التبعية الإقتصادية والسياسية حول مصر. واحتاجت مصر إلى مايزيد على نصف قرن من الزمان لتقلت من شبك التبعية، ولكنها ما لبثت أن وقعت فيها من جديد.

وفى ضوء الملاحظات الهامة السابقة سنتناول أبعاد تجربة التحديث المصرية فى القرن التاسع عشر مع التركيز على التغيرات التى أسفرت عنها التجربة، ثم نلقى نظرة على ثمار التجربة سلبا وإيجابا.

1- تحديث الاقتصاد المصرى:

عندما تولى محمد على الحكم فى مصر (1805) كانت الزراعة تمثل العمود الفقرى للإقتصاد، يعيش عليها سكان البلاد الذين قدر عددهم بمليونين ونصف المليون نسمة، وكان النشاط الزراعى يعتمد على رى الحياض أساسا ويتميز بالتنوع ونتاج المحاصيل التى تسد الحاجات المحلية وتحقق بعض الفائض الذى يصدر إلى ولايات الدولة العثمانية، وإلى جانب الزراعة قام قطاع حرفى صناعى محدود تركز فى المدن كان معظم إنتاجه يتجه إلى سد حاجة الإنتاج الزراعى والمشتغلين به، إلى جانب الحاجات الإستهلاكية للطبقات المتميزة إجتماعيا من الحكام والأعيان، مع السماح ببعض الفائض من سلع معينة (وخاصة المنسوجات) للتصدير.

وكانت الأرض الزراعية (أداة الإنتاج الرئيسية) مملوكة للدولة ليس للفلاح عليها إلا حق الإنتفاع، وكانت فلاحها عبنا تلقية الدولة على عاتقه (تكليف) فإذا عجز عن فلاحها إنتزعت منه وكلف غيره بزراعتها، وقامت طبقة "الملتزمين" بدور الوساطة بين الدولة والمنتجين (الفلاحين) الذين وقع على عاتقهم جباية الضرائب ومراقبة الإنتاج الزراعى، ومن ثم تمتعوا بسلطات إدارية واسعة وينفذ سياسى فى أقاليم إلتزامهم جعل دور الدولة هامشيا. وضمت طبقة الملتمزمين خليطا من الصفوة الإجتماعية فى مصر عندئذ منهم العسكريين (المماليك وضباط الحامية العثمانية) والتجار وشيوخ طوائف الحرف والعملاء وتغلغل نفوذ هؤلاء فى ربوع مصر، فحجب سلطة الدولة وكان نداء لها أحيانا.

ولما كان المشروع السياسى الذى يدور فى مخيلة محمد على يتمثل فى إقامة " دولة " قاعدتها مصر تضم الولايات العربية يتيح له السيطرة على مقاليد الأمور فى الدولة العثمانية وتجديد شبابها أو طرح دولته كبديل لها، فإن الحاجة كانت تدعو إلى إقتران المشروع السياسى بمشروع حضارى يضى على "الدولة" التى يحلم محمد على بتأسيسها طابع الحداثة، ويزودها بأسباب القوة التى لمسها بنفسه عند الفرنسيين والإنجليز الذين إحتك بهم عندما جاء إلى مصر على رأس فرقة من الجنود الألبان ليشارك فى تخليص مصر من الفرنسيين. أدرك محمد على أن الدولة العثمانية التى شاخت لن تستطيع مواجهة التحدى الغربى، وأن مصر لها من المفومات ما يجعلها قادرة على صد تلك الموجة العاتية التى يتعرض لها الشرق الإسلامى، ومن ثم كان تحقيق المشروع السياسى يقتضى حشد الموارد الإقتصادية فى مصر، ولكن تلك الموارد والنظام الإقتصادى القائم لا يمكن أن تحقق الأمل المرجو ما لم يلحق التغيير بالنظام الإقتصادى وما لم يستبدل به نظام جديد يحكم قبضة الحاكم على الإنتاج ويصب عائد الدخل القومى فى خزائنه.

وهكذا سار محمد على بخطى حثيثة نحو إستعادة الدولة لسيطرتها على الإنتاج الزراعى باعتبارها مالكة أداة الإنتاج (الأرض) فألغى نظام الإلتزام وأشرفت السلطة المركزية بذلك إشرافا مباشرا على الزراعة والمشتغلين بها، كما أخضع الأوقاف لإدارة الدولة، ثم قام بإعادة تنظيم الإنتاج الزراعى من خلال مشروعات الرى الكبرى وشق الترع وإقامة الجسور، فاستطاع بذلك أن يحول مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية إلى نظام الرى الدائم وأن يوسع رقعة الأرض الزراعية (التي زادت مساحتها بنسبة 20% عند نهاية حكمه)، وتمكن من خلال إدارة الدولة للإنتاج الزراعى (نظام الإحتكار) من تحقيق الإستغلال الأمثل للأرض (الدورة الزراعية) وإدخال محاصيل جديدة نقدية تنجح إلى الأسواق الخارجية (وخاصة أوروبا) فاستفادت مصر من أزمة الغلال التى سببتها الحروب النابليونية، فصدرت القمح إلى أوروبا رغم الخطر التى فرضته الدولة العثمانية على تصدير المواد الغذائية خارج الدولة العثمانية، وإستفادت من الطلب المتزايد على القطن فى عشرينات القرن التاسع عشر مع توسع صناعة المنسوجات الأوروبية، فتوسعت مصر فى إنتاج القطن وتصديره.

وبذلك تمكنت الدولة من زيادة فائض قيمة الإنتاج الزراعى الذى تراكم لديها بحكم إحتكارها للتجارة الداخية والخارجية، وأصبح من الممكن بناء قاعدة صناعية كبيرة خلال ما يقرب من ثلاثة عقود. وفى بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر كان قطاع الغزل والنسيج ينتج ما يكفى حاجة مصر مع تصدير جزء من الإنتاج إلى الشام والأناضول والجزيرة العربية

والسودان طارده بذلك المنوسجات البريطانية من تلك الأسواق، واستطاعت الصناعة المعدنية الوليدة أن تلبى حاجة الجيش المصرى الحديث إلى المعدات العسكرية والذخيرة، وهذا بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والصناعات الكيمايية التى سدت حاجة السوق المحلية.

لقد استطاع محمد على أن يحقق برنامجا متكاملًا للتنمية الاقتصادية إعتامدا على الإمكانيات الذاتية لمصر ودون الإلتجاء لرأس المال الأجنبي، بل كان يتعمد سد المنافذ فى وجه رأس المال الأجنبي حتى يحول دون تسربه إلى الإقتصاد المصرى. وخلال الأزمات التى عانت منها مصر أيام حروب الشام، قاوم كل الإغراءات التى قدمت له للإفتراس من البيوت المالية الأوبية، وحمل الفئات الإجماعية التى إستفادت من الرخاء الإقتصادى وكونت ثروات من وراء الأراضى التى منحها لها (الأبعاديات) حملها بأعباء سد حاجة الدولة إلى المال، ورغم أن هؤلاء اعتصروا بدورهم ثمرة كد الفلاحين وساموهم سوء العذاب إلا أن الدولة أفلتت من شبك التبعية التى كانت القوى الأوربية تنصبها لها.

ولكن إرتباط الإقتصاد المصرى بالسوق العالمية الذى تحقق فى ذلك العهد، جعله أكثر تعرضا لظروف المنافسة والصراعات الناجمة عنها، كما جعله أكثر تعرضا لتقلبات السوق العالمية وأزماتها فإذا أضفنا إلى ذلك الإزعاج الذى سببه نجاح محمد على فى تحقيق مشروعه السياسى بمد سيطرته إلى الشام والجزيرة العربية والسودان، ووجود قوة ضاربة برية وبحرية مصرية فى شرق البحر المتوسط، أدركنا حجم المنافسة ومدى ضراوة الصراع بعدما أصبحت مصر تهدد المصالح التجارية والسياسة للقوى الكبرى.

وكان لا بد من تقويض دعائم القوة التى إرتكزت إليها مصر محمد على بنسف القاعدة التى قام عليها النظام الإقتصادى المصرى (الإحتكار) ومن هنا وقعت بريطانيا معاهدة مع السلطان العثمانى عام 1838 تسمح للتجار الإنجليز بالتعامل المباشر مع المنتجين فى ولايات الدولة وتعطى السلع الإنجليزية معاملة تفضيلية وتحدد الرسوم الجمركية للصادرات والورادات بما يخدم المصالح الاقتصادية الإنجليزية وإضمت الدول الأوربية الأخرى إلى المعاهدة، وبذلك توفر الأساس القانونى لإلغاء نظام الإحتكار فى ولايات الدولة العثمانية التى كان المقصود منها ضرب النظام الإقتصادى المصرى، وبلغت المواجهة ذروتها عندما وقعت الدول الخمس الكبرى معاهدة لندن 1840 التى حجمت قوة محمد على وألزمته بتطبيق المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية. وبذلك ضربت الدولة المصرية كقوة كانت تحمل التهديد لمصالح رأس المال الأوربى فى الشرق العربى، وتم القضاء على محاولة بناء إقتصاد مصرى مستقل فى إطار السوق العالمى يرتكز إلى قاعدة صناعية. وإذا كانت هذه المحاولة لم تحقق النجاح، فإن ما قامت به من تغيير هيكلى للإقتصاد المصرى وإضفاء طابع إقتصاد المبادلة عليه ساعد على إدماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد العالمى وعجل بهذا الإدماج حتى أصبح الإقتصاد المصرى إقتصادا تابعا للسوق الرأسمالية العالمية خاضعا لسيطرة رأس المال الأجنبي.

وهكذا أخذ رأس المال الأجنبي فى التغلغل فى الإقتصاد المصرى الذى كان يشهد توسعا فى الإنتاج السلعى، وكان غياب دور الدولة كعمول وموجه للنشاط الإقتصادى بعد إلغاء نظام الإحتكار هو الباب الذى تدفق من خلاله رأس المال الأجنبي على مصر، وخاصة أنه لم يكن هناك بديل وطنى لدور الدولة فى مجال التمويل، فقد قضى محمد على على رأس المال التجارى الذى لعب دورا هاما فى الإقتصاد المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بمصادرته لأموال البيوت التجارية المصرية فى بداية حكمة وإحكامه السيطرة على التجارة. ولم تكن الأرسقراطية الزراعية التى خلقها محمد على بقدرة على ملء الفراغ الناجم عن غياب دور الدولة، وبذلك كانت الساحة خالية خلوا يكاد يكون تاما أمام المال الأجنبي. فبدأت عملية إدماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى بقصد تعبئة الفائض الإقتصادى نحو الخارج ليصب فى قنوات رأس المال الأوربى، بعد أن كانت الدولة المصرية تستخدمه فى البناء الصناعى والتوسع الخارجى.

ولكن رأس المال الأجنبي كان بحاجة إلى ضمانات قانونية توفر الحماية والأمان، وتطلق يده من كل قيد، وتمكنه من فرض شروطه، وفى طليعة تلك الضمانات تدعيم حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية وفك الإرتباط بينها وبين الدولة بنقل ملكيتها من الدولة إلى الأفراد، وقد تكفلت القوانين التى أصدرها سعيد ثم اسماعيل بتحقيق هذه الغاية، فتحول حق الإنتفاع بالأرض إلى إرث وأباح القانون التصرف فيه بالرهن والبيع، ثم إستقر حق الملكية التامة لمن دفعوا المقابلة فى عهد إسماعيل وفق قانون التسوية 1880، وأخيرا حصل من لم يستفيدوا بهذا القانون على حق ملكية الأرض ملكية تامة عام 1881. كذلك قامت المحاكم القنصلية ثم المحاكم المختلطة فيما بعد بتوفير غطاء الحماية القانونية لرأس المال الأجنبي.

وبذلك أصبحت الطريق ممهدة ومأمونة أمام رأس المال الربوى للقيام بعمليات الإقراض والإرتهان للفلاحين، وإنترع أراضى من يعجزون عن السداد لبيعها من خلال شركات الأراضى التى أصبحت مجالا حيويا وهاما لرأس المال الأجنبي.

وبقبول الدولة المصرية لرأس المال الأجنبي فى شكله المالى لسد حاجتها إلى الإستثمارات التى بدأت بسلسلة القروض الحكومية الشهيرة التى عقدها سعيد وإسماعيل، تحول دور الدولة من موجه للتنمية الاقتصادية إلى أداة فى يد رأس المال الأجنبي تعمل - بوعى أو بدون وعى - على خدمة مصالحه، وتتيح له إحكام روابط التبعية. فتتجه الدولة إلى إستكمال مشروعات الرى الكبرى التى بدأت فى عهد محمد على، وإستصلاح أراضى جديدة وتحسين الآلات الزراعية والتوسع فى زراعة القطن وقصب السكر، وتركز الإستثمار الحكومى (المول بالفروض الخارجية) فى قطاع الصناعة على الصناعات التى تهى المحاصيل الزراعية للتصدير (حلج القطن، ضرب الأرز، صناعة السكر) وبعض الصناعات

الاستهلاكية التي تسد جانباً من حاجة السوق المحلية. واستثمار الدولة في هذا المجال يعنى المزيد من واردات السلع الصناعية والمعدات الأوروبية. وكذلك كانت الحال بالنسبة لمشروعات النقل والخدمات (السكك الحديدية، التلغراف، البريد، الطرق، الموانئ، مشروعات الري) مما يعنى زيادة الطلب على السلع الصناعية الأوروبية، وإعادة ضخ الفائض الإقتصادي في السوق الأوروبية.

وعندما اضطلعت الدولة بهذا الدور في عهد إسماعيل لجأت إلى تحميل المنتجين المصريين أعباء التنمية عن طريق الضرائب الباهظة التي أثقلت كاهل الفلاح ودفعته إلى المزيد من التعامل مع رأس المال الربوي وخاصة عندما وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها وتدهورات أسعار القطن المصري ووقف الفلاح عاجزاً أمام الدائنين، بينما لم تكن الدولة أحسن منه خطأ فقد وقعت بدورها بين برائين بيوت المال الأجنبية ومن ورائها دولها التي تسعى لترجمة المصالح المالية إلى سيطرة سياسية، وعبرت عن نفسها بالتدخل السياسي ثم الاحتلال البريطاني عام 1882.

وفي ظل الإحتلال البريطاني إستكملت ملامح التبعية الإقتصادية وتأكد التخصص المحصولي للزراعة المصرية (القطن)، وتدعم دور رأس المال الأجنبي الذي سيطر تماماً على الإئتمان الزراعي وتجارة القطن وشركات الأراضى وشركات المرافق العامة (الترام، المياه، الغاز، ثم الكهرباء). ووقفت السيطرة الأجنبية في وجه وبعض عناصر البورجوازية المصرية التي حاولت إقامة مشروعات صناعية وبذلك حرص الإحتلال على إبقاء الممولين المصريين داخل إطار الدور الذي حدد لهم في ظل إقتصاد زراعي محض متخصص في إنتاج المواد الأولية للصناعة البريطانية، واستكملت السيطرة على الإقتصاد المصري بالتحكم في نظام النقد (من خلال البنك الاهلي المصري). وإزدادت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركات في مصر على مدى الفترة من 1882-1914 إلى نحو ثلاثة عشر ضعفاً ، وذلك بخلاف رؤوس الأموال التي كان يستغلها أفراد من الأجانب في تجارة القطن وفي تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة، وهي مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها.

وقد أدى إستيلاء الإحتكارات الأجنبية على جانب كبير من الدخل القومي عن طريق تصدير الأرباح، وعن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية، وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصري. أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الإجتماعية الإنتاجية من إبطاء التطور الطبيعي للأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقرب من الركود.

وأدى إنخفاض مستوى الدخل القومي تحت الإحتلال، وتصدير الأرباح إلى الخارج، وضعف القوى الإنتاجية إلى عدم خلق ظروف ملائمة لتراكم رأس المال الوطني رغم تجمع جزء من فائض الأموال في أيدي حفنة من كبار الملاك الزراعيين تتمثل في ودائع البنوك وعمليات المضاربة في سوق الأوراق المالية والإقبال المتزايد على شراء الأطنان الزراعية.

وهكذا أسفرت تجربة تحديث الإقتصاد المصري في القرن التاسع عشر عن إدماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وربطه بقيود التبعية الثقيلة التي جعلته يسقط في وهدة التخلف بعد فشل محاولة بناء إقتصاد زراعي صناعي سلعي مستقل في إطار السوق الرأسمالية العالمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحوله إلى إقتصاد زراعي محض متخصص في إنتاج القطن في إطار نظام الهيمنة الإمبريالية الذي يقوم على تقسيم العمل الدولي، مما أدى إلى تكريس التخلف الإقتصادي بما ترتب عليه من نتائج إجتماعية وسياسية.

وعلى كل، فقد ترتب على التحولات التي شهدتها الإقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر تغيرات إجتماعية بارزة فأخفت القوى الإجتماعية التي تربعت على قمة الهرم الإجتماعي في مصر عند نهاية القرن الثامن عشر، وحلت محلها قوى إجتماعية جديدة أفرزتها عملية التحول الإقتصادي والسياسي في عهد محمد علي، كما تغيرت مواقع وأوضاع قوى إجتماعية أخرى ظلت موجودة، وإن تأثرات بالتغيرات من حولها، وهو ما يدعونا إلى الوقوف أمام المردود الإجتماعي للتنمية الاقتصادية في القرن التاسع عشر.

2- التغيير الإجتماعي:

إرتبط التغيير الإجتماعي في الريف باستقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية، وتركز مشروعات الري الدائم في الدلتا، فزادت حدة التمايز الإجتماعي بين سكان الريف، باتساع الفجوة بين الأعيان والفلاحين في القرية الواحدة، وبين ريف الدلتا وريف الصعيد على المستوى الوطني. وأدى وجود قرى الدلتا على مقربة من المراكز التجارية والإدارية والثقافية للدولة إلى إتاحة فرص للتنمية الإجتماعية والثقافية بصورة أسرع مما كانت عليه الحال في الصعيد. ومن أمثلة ذلك ما لاحظته "على مبارك" من تفاوت في المستوى الثقافي والمادي لطلاب الأزهر الوافدين من الصعيد بالنسبة لإخوانهم الوافدين من قرى الدلتا، فأبناء الصعيد كانوا أقل إتفاقاً للقرآن وأرق حالاً من إخوانهم أبناء الدلتا. وارتبطت بتلك الظاهرة هجرة أبناء الصعيد إلى الوجه البحري التي أخذت في الإزدياد منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكان لهذه الهجرة أثرها على حالة الأمن العام في الوجه البحري، وعلى نسبة الزيادة السكانية في الإقليمين.

كما ترتب على إقرار الملكية الخاصة للأطنان الزراعية تفكك أوصال مجتمع القرية. فبعد أن كانت العادة قد جرت على إعتبار فلاحه أطنان القرية مسئولية جماعية تقع على عاتق مجتمع القرية ككل، وكان جميع سكان القرية يتحملون أي عجز في الضرائب المقررة على قريتهم، مما أوجد نوعاً من (التكافل الإجتماعي) بين أبناء القرية الواحدة تجلى في تلك

المشاركة الرائعة في السراء والضراء، تغير ذلك كله في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فيصودر اللانحة السعيدية (1858) كلفت الأرض بأسماء زراعتها، وربطت الضرائب أيضا بأسمائهم، واختلف بذلك المسؤولية الجماعية لتحل محلها المسؤولية الفردية، بل أصبحت السخرة - أيضا - ضريبة فردية منذ الثمانيات، وبذلك تفككت تدريجيا الروابط التي كانت تشد أبناء القرية بعضهم إلى بعض، ولم يبق منها إلا صلة الأرحام التي كانت - ولا تزال - سمة بارزة في المجتمع الريفي، وإن كانت هذه الرابطة قد تأثرت بهجرة الفلاحين المعدمين إلى المدن إلتماسا للرزق.

وأدت سياسة توطن البدو التي بدأها محمد علي وتابعها خلفاؤه إلى تخليص الريف من غاراتهم التي شكلت خطراً داهماً على الحياة الإقتصادية، وقد تحول تدريجياً إلى فلاحين بعدما ألفوا حياة الإستقرار، ولكن الأرض التي منحتها الدولة لشيوخ القبائل للاستقرار بها وزراعتها كانت تسجل بأسماء الشيوخ دون أن يحدد نصيب كل فرد من أفراد القبيلة أو ينص على أن ملكية تلك الأقطان مشاع بين أفرادها. ويتطور الملكية الفردية، أصبحت الأرض ملكاً للشيوخ وعائلاتهم وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين، وتحولوا إلى مجرد أجراء لدى شيوخهم، ثم ما لبثت وحدة القبائل أن تفككت بمرور الزمن، فتحول شيوخ البدو إلى أعيان في قرى الريف، ومنهم من إجتذبتهم حياة المدن فزحوا إليها وتقلدوا الوظائف الكبرى وبذلك ذاب البدو في بوتقة الريف المصري وإعتادوا حياة الاستقرار.

وبعدما كانت طوائف الحرف دعامة مجتمع المدينة فيما قبل القرن التاسع عشر، أخذت في الإضمحلال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة تدفق البضائع الأوربية وعجزها عن منافستها، وتزايد أعداد الأجانب المقيمين في مصر، وتغير الإتجاهات الإستهلاكية، ونمو المدن الحديثة، وإعادة تنظيم الإدارة المصرية، ففقدت الطوائف أهميتها باعتبارها خلايا إجتماعية ذات وظيفة إنتاجية وإدارية ومالية، ولم تعد الحكومة تركز إليها كفتوات للاتصال بأفرادها بعدما سنت القوانين والنظم الجديدة التي جعلت الحكومة تتعامل مع الناس مباشرة كأفراد وليس كجماعات.

كذلك تلاشت، مع نهاية القرن التاسع عشر، ظاهرة الرق الذي كان مصدراً للخدمة المنزلية في قصور الحكام والأثرياء، وسد تدفق الهجرة من الريف إلى المدن (وخاصة من الصعيد) والعجز الناتج عن الغاء الرق وإبطال استخدام الرقيق.

وشهدت المدن المصرية تطورات هامة في القرن التاسع عشر، لعل أبرزها ذلك النمو الذي أصاب الإسكندرية بعد حفر قناة المحمودية عام 1820، فتحولت إليها التجارة الخارجية من رشيد التي إضمحل شأنها وخمل ذكرها منذ ذلك الحين، وزاد من نموها في عصر محمد علي إقامة الترسانة البحرية والمصانع بها، وقيام التجار الأجانب باتخاذها مركزاً لنشاطهم.

وعلى نقيض الإسكندرية، لم تشهد القاهرة نمواً مماثلاً في عهد محمد علي فقد هجرها بعض سكانها إلى الإسكندرية حيث فرص التجارة أوفر بعيداً عن احتكار " الباشا "، كما فتك الطاعون الرهيب الذي تفشى عام 1835 بنحو ثلث سكانها، ولكنها ما لبثت أن تآلقت في عهد إسماعيل وأضيفت إليها أحياء جديدة وشهدت نهضة عمرانية.

وكانت السياسة المالية التي إتبعها محمد علي سبباً في تدهور بعض المدن الصغيرة، ففي المنصورة كسدت صناعة النسيج وهجرها النساجون بسبب سياسة الإحتكار التي إتبعها محمد علي، ولم تكن المحلة الكبرى وأسبوط أحسن حظاً من المنصورة في تلك الأيام.

ولكن بعض المدن بدأت في الظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واكتسبت أهمية خاصة، مثل بورسعيد التي بنيت مع بداية العمل في حفر قناة السويس، والتي ما لبثت أن تحولت إلى مركز تجاري هام بعد إفتتاح القناة للملاحة ومد الخط الحديدي إليها كذلك ازدهرت " السويس " لنفس الأسباب واجتذبت المدينتان المهاجرين إليهما من الريف.

وقد لعبت الخطوط الحديدية دوراً هاماً في نمو مدن أخرى مثل طنطا التي ازدهرت في عهد إسماعيل حتى إنتزعت مكانة المحلة الكبرى، وأصبحت عاصمة للغربية، وعندما إمتد الخط الحديدي إلى المنصورة دبت فيها الحياة من جديد، وأصبحت مركزاً لتجارة القطن والصوف والكتان والأرز والفاكهة، وإجتذبت تجارتها التجار الأجانب فأقاموا فيها، وأصبحت بها ثالث محكمة مختلطة (بعد القاهرة والإسكندرية) وأنشئ بها مجلس بلدى (عام 1881).

وأصبحت دمنهور مركزاً تجارياً في البحيرة شأنها في ذلك شأن طنطا في الغربية والمنصورة في الدقهلية، وشهدت الزقازيق تطوراً كبيراً، فتحولت من أكواخ متواضعة كان يسكنها العمال الذين جلبوا لتشديد " بحر موبس " إلى مدينة بناها محمد علي (عام 1837) إلى مركز هام لتجارة القطن ذات محالج كبرى في الستينات.

أما في الصعيد، فقد نمت سوهاج على حساب جرجا بعد أن أصبحت عاصمة للمديرية، وشهدت أسبوط نمواً ملحوظاً بعد أن إمتد إليها الخط الحديدي (عام 1874)، ولعبت دوراً هاماً في تجارة السودان بصفة خاصة.

وشهدت المدن المصرية - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - تدفق المهاجرين الأجانب إليها وخاصة في الستينات نتيجة للفرص المالية الكبيرة التي إرتبطت بازدهار تجارة القطن ومشروعات التنمية والعمران التي أدخلها إسماعيل. فبعد أن كان تعداد الأجانب يقدر بعشر آلاف نسمة في عصر محمد علي، بلغ عددهم 112,574 عام 1897 وجاءت غالبيتهم من اليونان وإيطاليا.

ورغم الآثار الاقتصادية الخطيرة التي ترتبت على نزوح الأجانب إلى مصر، فإن تأثيرهم الإجتماعى كان محدودا للغاية، فغالبية الساحقة كانت تعيش فى القاهرة والإسكندرية ومدن قناة السويس فى أحياء خاصة بهم بمعزل عن السكان المصريين.

ولما كانت الزراعة هى النشاط الإقتصادى الرئيس طوال القرن التاسع عشر، فقد تأثر توزيع القوى الإجتماعية بعلاقتها بملكية أداة الإنتاج الزراعى (الأرض)، فقبعت طبقة "كبار الملاك الزراعيين" على قمة الهرم الإجتماعى، وكانت تتكون من ثلاث فئات متباينة هى: الأتراك، والمصريين، والأجانب.

أما الأتراك، فكانوا يمثلون الأرسقراطية الحاكمة وعلى رأسها أسرة محمد على، إذ كانت وظائف الدولة الكبرى—حتى أواخر القرن التاسع عشر— تكاد تقتصر على الأرسقراطية التركية التى كانت تضم أخلاطا من أتراك آسيا الصغرى والمغرب، والجراسكة، إلى جانب الأكراد والشوام والأرمن، وبعض المصريين ممن لاذوا بالحكام، وكان عددهم محدودا للغاية، وحرص الحكام على صيغهم بالصيغة التركية، فكانوا يزوجونهم من جواربهم المعتقات التركيات والجركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية.

وكانت وظائف الدولة الكبرى — فى عهدى محمد على، وإسماعيل— هى السبيل للحصول على الملكيات الزراعية الكبيرة، فقد أُرِدَ الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين مصالح إقتصادية تربطهم بأرض مصر، وبالنظام السياسى الذى وفرها لهم، ومن ثم عرف هؤلاء "بالذوات" للدلالة على ماكنوا يتمتعون به من ثراء عريض ومركز أدبى وإجتماعى ممتاز..

وظل الأتراك يمثلون فئة إجتماعية غريبة طافيه على سطح المجتمع المصرى، تنفر من كل ما هو مصرى، وتحرص على التمسك بالتقاليد التركية، وتستخدم اللغة التركية كلغة للتخاطب بين الصفة الممتازة ذات المركز الإجتماعى المرموق. وظلوا ينظرون إلى المصريين نظرة المتبوع للتابع، ويعتبرون المصرى — مهما علا قدره— مجرد فلاح خلق لخدمتهم.

ولكن تقلد المصريين للوظائف الحكومية، وفتح باب الترقى فى عهدى سعيد وإسماعيل ووصول بعضهم إلى المناصب الكبرى، ومن ثم تعلقهم بأذيال الأتراك، وإتخاذهم سبيل الحياة التركية، كسر —إلى حد ما— حدة إنعزال الأتراك على أنفسهم، وحمل إليهم دماء جديدة إزداد تدعيمها نتيجة حرص كبار الموظفين من المصريين على المصاهرة بالعائلات التركية، مما أدى إلى إيجاد روابط وصلات إجتماعية بين الأتراك وبعض المصريين من الأعيان.

ولم يكد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت تلك الفئة قد إنحصرت فى أسرة محمد على بفروعها المختلفة، وبعض العائلات التركية التى تلوذ بها. وساعد على ذلك أن سبيل الأتراك الذى إنهمر على مصر خلال عهد محمد على وخلفائه أخذ فى الإنحسار بعد ذلك، ولم يعد أى من العناصر الجركسية أو التركية —التي كونت طبقة الأتراك (الذوات)— تقبل على الهجرة إلى مصر، كما أن توقف جلب المماليك منذ عهد إسماعيل حرم تلك الطبقة من المورد البشرى الذى يضمن لها استمرار النمو.

ثم زاد إضمحلال شأن الأتراك — كفئة إجتماعية— عقب الإحتلال البريطانى لمصر (1882)، فقد أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الأوربيين عامة والإنجليز خاصة، وإتجهت سلطات الإحتلال إلى اسناد الوظائف الهامة إلى الجيل الجديد من أبناء الأعيان المصريين والأتراك الذين تأثروا بالثقافة الغربية نتيجة تلقيهم العلم بالجامعات والمعاهد الأوربية، فكان منهم المديرون وبعض رجال الادارة والقضاة.

أما المصريون من كبار الملاك الزراعيين، فكانوا يضمون كبار الموظفين الذين حصلوا على هبات الأقطان فى عهد محمد على وخلفائه، بالإضافة إلى أعيان الريف من شيوخ القرى والعمد الذين وسعوا ملكياتهم عن طريق إستغلال السلطات المنوطة بهم فى المجتمع الريفى، وعن طريق الإشتغال بالتجارة والوساطة التجارية، واستثمار أرباحهم منها فى شراء بعض الأراضى التى كانت الدولة تطرحها للبيع بالمزاد العلنى، كما كان بعضهم ينال الحظوة لدى الحكام فيحصل على نصيب من هبات الأقطان. وكان من بين هؤلاء بعض شيوخ البدو الذين منحتهم الحكومة مساحات من الأراضى ليتولوا زراعتها ضمن خطة توطين البدو. وبمرور الزمن، كان أعيان الريف من المصريين يتزايدون عددا وأهمية، بقدر ما كان الأتراك يتناقصون نتيجة للظروف الإقتصادية والسياسة التى مرت بالبلاد.

أما الفئة الثالثة من كبار الملاك الزراعيين فكانت تتكون من الأجانب (الأوربيين)، وحصل معظمهم على هبات الأقطان من الحكام فى عهدى محمد على وإسماعيل، بالإضافة إلى أقطان شركات الأراضى. وتركزت ملكيات الأجانب فى الدلتا، وخاصة منطقة قناة السويس ومديرية البحيرة حيث تقع بالقرب منها مركز تجمع الأجانب فى الإسكندرية وبورسعيد، كما امتلكوا مساحات واسعة من الأقطان فى مختلف المديريات، ولعل ذلك راجع إلى تراكم أراضى الملاك المصريين فى أيدي الدائنين الأجانب بسبب عجزهم عن سداد ما عليهم من ديون.

كذلك كان بعض كبار الملاك من الشوام واليهود المصريين والأقباط يحصلون على رعويات أجنبية ليستفيدوا من الامتيازات الأجنبية، وليحتلموا فى ظلها من نقمة الحكام ويأمنوا على أراضبهم وأملاكهم من المصادرة.

وقد ظل الأجانب ومن إرتبط بهم من الفئات الإجتماعية الأخرى يشكلون شرائح تعيش كل منها حياتها الإجتماعية فى محيط الجالية أو الطائفة التى تنتمى إليها، واحتفظوا بعلاقات وثيقة مع العنصرين الآخرين من كبار الملاك، ولكنها كانت

علاقات إقتصادية - أساسا - بحكم كونهم يحتكرون مصادر التمويل للنشاط الإقتصادي. ورغم التباين بين كل عنصر من عناصر كبار الملاك، فإن هذا التباين لم يصل إلى درجة التناقض الحاد، فقد شكلت هذه العناصر جميعا طبقة إجتماعية تربط المصالح الإقتصادية بين بعضها البعض برباط وثيق.

وتلى الطبقة الوسطى، طبقة كبار الملاك في السلم الإجتماعي، وكانت تتكون - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - من متوسطى الملاك، ومن أرباب المهن الحرة من سكان المدن، وصغار موظفى الحكومة.

ونعنى بمتوسطى الملاك أولئك الذين كانوا يملكون ما دون الخمسين فدانا وما فوق الخمسة أفدنة، ولم تكن الأحوال الإقتصادية لهؤلاء تجعل منهم قوة ذات قيمة مؤثرة في المجتمع الريفي، لأن ملكياتهم كانت آخذة في التناقص إما بسبب الميراث حسب الشريعة الإسلامية أو بسبب إستيلاء الدائنين عليها وفاء لما لهم من دين.

أما الشق الثاني من الطبقة الوسطى، فقد إرتبط بتطورمجتمع المدنية في ذلك العصر، وهو تطور محدود، رغم التغيرات التى شهدتها عصر محمد علي. ولما كانت المدينة مركز الحكم، فقد تأثرت - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بالتطورات الجديدة، فتركزت فيها أجهزة الدولة الحديثة وقواتها العسكرية الجديدة، ومؤسساتها التعليمية، ومصانعها الحديثة. ولذلك كانت المدن - وخاصة القاهرة - مركز إستقطاب يجمع الناس للعمل بأجهزة الحكومة مؤسساتها، وبذلك عرف مجتمع المدينة فئات جديدة لم يكن لها عهد من قبل، فعرف فئة "الأفندية" من موظفى الدولة، التى أصبحت - بحكم تكوينها الوطنى والثقافى - فى مقدمة طبقات المجتمع المصرى إفتتاحا على المؤثرات المختلفة الداخلية والخارجية، وكانت أكثر الفئات الإجتماعية تقبلا للجديد، واستطاع أفرادها أن يطوروا حياتهم على نحو جديد، فى نمط بيوتهم وأثاثها وفى أزيائهم وعلاقتهم الأسرية، متشبهين فى ذلك بالاستقرابية الحاكمة، ولم يقطع بعضهم أواصر الصلة بأصولهم الريفيه، وإن ظلوا يتعالون عليها.

وهكذا تكون الشق الثاني من الطبقة الوسطى من سكان المدن، وفى مقدمتهم أرباب المهن الحرة الذين إنقسموا إلى قسمين: الأجانب، وهم أكثر إرتباطا بالمصالح الأجنبية فى البلاد، ثم المصريون الذين انحدروا من أصول ريفية، وتلقوا تعليمهم بالمدارس العليا بمصر أو الجامعات الأوربية وفضلوا طرق أبواب العمل الحر ونفروا من الإنخراط فى سلك وظائف الدولة، فاشتغل بعضهم بالمحاماه والطب والهندسة، وأصبحوا فى أواخر القرن التاسع عشر يعبرون عن مصالح سكان المدن من المصريين، ولعبوا دورا هاما فى قيادة الحركة الوطنية..

غير أن دور الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى - فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر - كان محدودا للغاية، بسبب ضعف تلك الطبقة نتيجة عدم تهيئة الفرصة لمجتمع المدينة حتى ينمو نموا طبيعيا نتيجة سياسة الإحتكار التى اتبعتها محمد على وزحف المصالح الإقتصادية الأجنبية فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثم يأتى الفلاحون فى نهاية السلم الإجتماعى، ويشكلون قاعدته العريضة، ونعنى بالفلاحين صغار الملاك الزراعيين الذين يملكون ما دون الخمسة أفدنه، والمعدمين من عمال الزراعة، وكانوا من أكثر فئات المجتمع المصرى معاناة، ولم يكن ثمة فرق ملحوظ بين صغار الملاك والمعدمين بسبب إفتقار صغار الملاك إلى مصدر مضمون لتمويل زراعتهم، مما دفعهم إلى الإستدانة من المرابين وتعرضهم لفقد ملكياتهم نتيجة العجز عن سداد الديون، إلى جانب ثقل أعباء الضرائب، وعدم إنظام تحصيلها وخاصة إبان الأزمة المالية فى عصر إسماعيل، كما عانوا من السخرة، وشهدت تلك الحقبة نزوح الفلاحين بأعداد كبيرة إلى المدن طلبا للعمل فى مشروعات الخدمات الجديدة وتخلصا من السخرة. وكان الفلاحون الذين يعملون فى مزارع كبار الملاك أحسن حالا من صغار الملاك ومن الفلاحين المعدمين، لأنهم كانوا يضمنون - على الأقل - قوتهم وقوت أولادهم، ونادرا ما كان الملاك الكبار يسمحون لهم بما هو أكثر من ذلك.

وإلى جانب الفلاحين، كانت هناك طبقة أخرى قيعت معهم عند قاعدة السلم الإجتماعى هى الطبقة العاملة التى برزت فى أواخر القرن التاسع عشر، إذ ترتب على تأسيس شركات المرافق العامة والمصانع التى قامت على رؤوس الأموال الأجنبية إزدياد الطلب على الأيدي العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء جاء بعض الحرفيين الذين قدموا خدماتهم لكل من يستفيد منها بعد أن دب الوهن فى نظام الطوائف. ولما كانت تلك الشركات والمصانع تستخدم آلات (حديثة) فقد كانت فى حاجة إلى عمال فنيين، ووجدت ضالتها المنشودة فى عمال جنوب أوربا الذين ضاقوا ذرعا بالبطالة فى بلادهم، فقدموا إلى مصر سعيا وراء الرزق فى حماية الإمتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة المصرية من هذه العناصر الثلاثة :

الفلاحون الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع الجديدة، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الأجانب الذين قدموا من بلاد إحتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجامعى الذى مارسه العمال المصريون عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته..

وقد شكلت القوى الإجتماعية "جماعات مصالح" عبرت عن نفسها فى الأحداث التى تلت الأزمة المالية وماترتب عليها من التدخل الأجنبى والإحتلال، كما حددت مصالحها مواقعها من الحركة الوطنية المصرية فى أواخر القرن الماضى ومطلع هذا القرن.

3- تحديث الثقافة:

وإذا كان للتحديث أثره فى البنية الأساسية للمجتمع المصرى على النحو الذى بيناه، فإن آثاره العنيدة برزت فى حقل الثقافة والفكر التى تركت بصمات واضحة على الحياة الثقافية والفكرية لازالت بعض آثارها باقية حتى اليوم. فعندما بدأ محمد على يضع دعائم جديدة لهضبة إقتصادية وعسكرية، وتنظيم إدارى جديد، كان فى حاجة ماسة إلى الكوادر الفنية والإدارية التى تستطيع إدارة دفة الزراعة والصناعة وما إرتبط بهما من مشروعات وكذلك الجيش الحديث، ولم يكن أمامه مفر من الإستعانة بالأجانب وخاصة الفرنسيين، غير أنه أدرك أن إستمرار الإعتماد على الأجانب وحدهم يعرض تجربته للخطر وأرادته السياسة للضغوط، لذلك عمل على تربية كوادر مصرية تحل - تدريجاً - محل الأجانب، وكان السبيل لهذا تزويد فريق مختار من أبناء البلاد بالثقافة اللازمة لإعدادهم لتولى المهام المرتقبة، وقدر محمد على أنه من العبث الإعتماد على الأزهر فى إعداد الأطباء والمهندسين والضباط، كما أنه وجد من الصعب أن يحول الأزهر عن نظامه التقليدى كمركز للثقافة الإسلامية، التى كانت بدورها تعاني من الجمود والتخلف فى ظل الحكم العائلى، ويطمعه بالنظم التعليمية الحديثة، دون أن يثير حفيظة العلماء مما يترتب على ذلك من إثارة للشعور الدينى عند سواد الناس، فأثر أن يترك النظام التعليمى التقليدى (الكتاتيب والأزهر) على حالة ليجد فيه الناس التعليم الذى يشاءون، وأنشأ نظاماً تعليمياً حديثاً مقتبساً من النظم الأوروبية يقدم نوعاً من الثقافة يختلف تماماً عن الثقافة التقليدية. وبذلك أصبحت هناك إزدواجية فى مصادر الثقافة، وتناظر بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة إنعكست آثارها على الحياة الثقافية والفكرية.

وهكذا إرتبط نظام التعليم الحديث فى عهد محمد على وخلفائه بحاجة الدولة إلى الكوادر الفنية والإدارية، يزدهر عند زيادة الطلب وينكمش عند ندرته، فلم يكن الغرض منه نشر الثقافة لذاتها أو تقديم التعليم "كخدمة" تلتزم الدولة بها، ومن ثم كان النظام التعليمى فى القرن التاسع عشر يهمل - إلى حد كبير - التعليم الأساسى (الابتدائى) ولا يهتم به إلا بقدر حاجة المدارس المتخصصة (العليا) إلى التلاميذ. وقامت سياسة محمد على فى التعليم على إنتزاع أبناء البلاد من الأوساط الإجتماعية التى نشأوا فيها، وإحتجازهم فى المدارس. وإخضاعهم لنظام عسكرى صارم، وتنشئتهم على نحو يغرس فيهم روح التعالى على مواطنيتهم، بل غير "الباشا" بعض أسماء التلاميذ إلى أسماء تركية، وأوقع العقوبات على الطلاب والمدرسين الذين ينادون الطلاب بأسمائهم القديمة، فهم يعدون لتدعيم "الحكام" وليس من مصلحة النظام أن يظل هؤلاء على إرتباط بالجذور الإجتماعية التى أنبتتهم.

ورغم حرص محمد على فى بعثاته التى أوفدها إلى أوروبا (وخاصة فرنسا) ألا يحتك الطلاب بتلك المجتمعات الغربية وأن يعودوا بحصيلة علمية تؤهلهم لخدمة الدولة، فإن تلك البعثات هبأت الفرصة للتعرف على ثقافة أرباع عصر التنوير، وأقامت الجسور بين مصر (بل والشرق العربى) وبين الثقافة الأوروبية، وإنعكس ذلك كله فى كتابات الرواد من أمثال رفاعة الطهطاوى وتلاميذه، وفى الكتب التى ترجمت وألفت فى الطب والهندسة والفلك والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والعلوم العسكورية، فبدأت اللغة العربية تتصل بعلوم كانت - منذ أجيال - قد تقطعت بينها وبين العربية أسباب الصلات.

ولما كانت حاجة الدولة قد قلت إلى الكوادر بعد تصفية الصناعة وتحجيم الجيش، فقد إنكمش النظام التعليمى الحديث فى عهدى عباس الأول وسعيد، ولكن عهد إسماعيل الذى شهد محاولة متابعة تجربة التحديث جعل التعليم يحظى بقدر كبير من الإهتمام فأنشئت المدارس بمختلف مراحلها وعادت الحكومة إلى إيفاد البعثات إلى أوروبا، لتلبية حاجة المشروعات الزراعية والصناعية إلى الكوادر الفنية، وحاجة الحكومة إلى الكوادر الإدارية.

وعلى نقيض سياسة محمد على، إهتمت الدولة فى عهد إسماعيل بالتعليم الإبتدائى نسبياً، فأنشئ عدد من المدارس الإبتدائية فى مختلف أنحاء البلاد (من الاسكندرية إلى المنيا) أتاحت هذا النوع من التعليم لأبناء الأعيان. وأشرفت الحكومة على "الكتاتيب". وكان التعليم فى عهد إسماعيل داخلياً فى البداية، ثم أضيفت إلى المدارس أقسام خارجية فرضت على تلاميذها المصروفات، وخفت الصبغة العسكورية التى ميزت نظام التعليم فى عهد محمد على. وقامت الحكومة بأول محاولة لإصلاح الدراسة بالأزهر (1872) فألغى نظام الأجازات الذى كان معمولاً به من قبل ووضع بدلاً منه نظام الإمتحانات التى كان على من يريد التدريس بالأزهر أن يحتازها.

وزاد الإقبال على المدارس الأجنبية التى إنتشرت منذ عهد سعيد وساعدتها الحكومة بسخاء مادياً ومعنوياً، وكانت فى معظمها - تابعة للإرساليات التبشيرية المسيحية على إختلاف مذاهبها، ومما ساعد على رواجها وفرة الطلب على خريجها للعمل فى المصالح الحكومية والشركات الأجنبية والقنصليات والمحاكم المختلفة. وكانت تلك المدارس تمارس نشاطها بمعزل تام عن رقابة الحكومة وتوجيهها

وشهدت الصحافة إنتعاشاً كبيراً فى عهد إسماعيل، حقا كان لمحمد على فضل الريادة فى هذا المجال عندما أصدر "الوقائع المصرية" لتكون نافذة لكوادر الدولة على ما يدور على أرض مصر من تحولات وما تشهده أوروبا من تطورات، إلا أن "الوقائع" عانت من التعثر فى عهدى عباس الأول وسعيد، لتسعيد إزدهارها فى عهد إسماعيل كجريدة حكومية، ولم تعد وحدها فى الميدان فقد أصدرت الحكومة صحفاً أخرى عسكورية وثقافية، ثم بدأت الصحف الخاصة تصدر، برعاية الخديو وتشجيعه، على أيدي المصريين أولاً ثم المهاجرين السوريين الذى لانوا بمصر فراراً من الإستبداد العثمانى بالشام،

وزدهرت الصحافة الوليدة في العقد الذي شهد التدخل الأجنبي السافر والتحضير للاحتلال. ورغم أن الصحافة كانت ذات طابع سياسي إلى حد بعيد، إلا أنها كانت تخصص مساحات لأبأس بها للأدب والعلوم والإقتصاد والفنون الوافدة من أوروبا وأمريكا وكان لذلك كله أثر واضح على المناخ الثقافي العام. وإذا كانت تلك النهضة الصحفية قد أصيبت بنكسة مع وقوع الإحتلال البريطاني إلا أنها ما لبثت أن تجاوزتها ، وظهرت صحف وطنية جديدة إلى جانب " الاهرام"، الذي بقي من أيام اسماعيل، كانت منارات للإتجاهات السياسية والفكرية التي أثرت في تشكيل الوجدان المصري في مطلع هذا القرن.

وهكذا أخذ مد الثقافة الحديثة الوافدة من الغرب يعلو على حساب الثقافة التقليدية الإسلامية التي ظلت على حالها رغم محاولة رفاة الطهطاوي التوفيق بين الفكر الإسلامي التقليدي والفكر الليبرالي الغربي، وتركت هذه المهمة للشيخ محمد عبده الذي بذل الكثير من الجهد لتجديد الفكر الإسلامي من خلال تصديه للدعوة لفتح باب الإجتهد ومحاولاته لإصلاح الأزهر.

4- نظام الحكم:

كان من الطبيعي أن يلحق التغيير بنظام الحكم طالما كانت الدولة صاحبة المبادرة في التحديث، ولذلك حرص محمد على على إقامة نظام إدرى محكم إتسم بالمركزية المطلقة، بعد أن قام بتصفية القوى الوسيطة بين الحكومة والناس (المماليك، الأعيان، العلماء)، وأخضع الواحد الإداري في الأقاليم لسلطان الحكومة المركزية المطلق، وأهمل تطوير الهيئات الإدارية المحلية.

ويرتبط بتلك المركزية في الحكم أوتوقراطية شديدة، فالحكم في مصر مرده إلى إرادة الحاكم، ومن ثم كان محمد على حريصا على البت في المسائل الجلية والبسيطة المتعلقة بمختلف نواحي الحكم والسياسة الخارجية. حقا كانت هناك مجالس يجمع في عضويتها بعض كبار موظفيه وممثلين للعلماء والتجار والأعيان، ولكنه سرعان ما كان يضيق ذرعا بها فيهملها ولا يحفل بها، ولم يكن ثمة ما يلزمه بتنفيذ قرارات تلك المجالس وإنما جعلها نافذة يطل منها على ما يدور برعوس كبار رجال دولته من أفكار قد يستلهمها عندما يتخذ قرارا أو يحزم أمرا.

وبعد ما تشعبت مهمة الدولة وتنوعت، وأصبحت جهاز إنتاج وإدارة (وخدمات أحيانا) إستعان محمد على بخبير فرنسي لوضع إطار جديد لتنظيم الإدارة من خلال اللائحة التي عرفت باسم "سياستامة" (1837) وهي التي حددت سبع إدارات مركزية (دواوين) إضطلع كل منها بقطاع محدد (المالية، الجيش، البحرية، التعليم، التجارة والعلاقات الخارجية، الصناعة) واضعا بذلك الأسس التي قام عليها النظام الوزاري فيما بعد. كما نظمت إدارة الأقليم في صورة "مديريات" إنقسمت كل واحدة منها إلى "مراكز" والمراكز إلى "أقسام" وكل قسم كان يضم عددا من "القرى"، وهي أيضا الخطوط العريضة التي صيغ على أساسها النظام الإداري في الأقاليم فيما بعد. وقد تحول هذا النظام إلى قاعدة ثابتة بحصول مصر على الحكم الذاتي الكامل في عهد اسماعيل، فأصبح من حق حاكم مصر أن يضع من النظم الإدارية ويسن من اللوائح ما يتناسب مع ظروف مصر دون الرجوع إلى الدولة العثمانية.

وقد تحقق تطوران هامان في عصر إسماعيل، أولهما: جاء بمبادرة من جانب الخديو عندما أسس أول مجلس نيابي في تاريخ مصر (مجلس شورى النواب) 1866 إستكمالا لمظاهر تحديث نظام الحكم وإشراكا لأعيان البلاد في تحمل أعباء سياسته المالية. ورغم أن الطريقة التي شكل بها المجلس واللائحة التي أقيم على أساسها لم تكن تهئ له الفرصة ليكون مجلسا نيابيا حقيقيا يعبر عن مصالح القوى الإجتماعية المختلفة، فإن الأحداث التي صاحبت التدخل الأجنبي في أواخر عهد إسماعيل أتاحت للمجلس الفرصة للتعبير عن المعارضة الوطنية ثم أصبح فيما بعد أداة الثورة العرابية.

أما التطور الثاني الهام، فهو إدخال النظام الوزاري عام 1878 الذي جاء نتيجة للضغوط الأجنبية التي سعت لكفل يد إسماعيل عن الحكم بتشكيل وزارة ترعى مصالح الدائنين، فشهدت مصر أول مجلس وزراء في تاريخها وإستمر حتى اليوم ركنا من أركان مؤسسة السلطة، وإن ظلت "المسئولية الوزارية" موضع جدل حتى حسمت بصدور دستور 1923.

وقد بقي هذا النظام السياسي في خطوطه العريضة في ظل لإحتلال البريطاني مع إدخال بعض التعديلات غير الجوهرية التي مست المؤسسة النيابية فحولتها إلى مجلسين إستشاريين للتعبير عن مصالح كبار الملاك الزراعيين ثم حولت المجلسين إلى جمعية تشريعية أتاحت فيها لبعض عناصر الطبقة الوسطى فرصة التعبير عن مصالحها قبيل الحرب الأولى.

وكان لا بد من أن ينال التحديث، التشريع والقضاء، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتوفير الغطاء القانوني لرأس المال الأجنبي الذي تدفق على مصر. فرغم التغييرات الجزئية التي تمت على يد محمد على إلا أنه لم يمس القضاء الشرعي التقليدي فتركه على حاله، ولم يحاول أن يقيم نظاما قضائيا بديلا، كما فعل بالنسبة للتعليم، وكان التجديد الذي أدخله محدودا إقتصرا على إنشاء محكمة إدارية (جمعية الحقانية) للنظر في الجرائم التي يرتكبها كبار الموظفين الذين يخلون بواجبات وظيفتهم، ومحكمة تجارية (مجلس التجارة) للنظر في المنازعات التجارية، وخاصة تلك التي تشب بين المصريين والأجانب.

وحدث أول ازدواج في السلطة القضائية في عهد سعيد الذي شهد التغييرات التشريعية الهامة، فأنشأ محاكم جديدة للفصل في المنازعات المدنية والتجارية (مجالس الأقاليم)، وبذلك إقتصرت دور المحاكم الشرعية على الأحوال الشخصية والمواريث، وذلك بعد ما حصل من السلطان العاظمى على حق تعيين القضاة بدلا من قاضى القضاة.

كما تطور قضاء الأجانب في عهد سعيد فأنشأ محكمة عرفت باسم (مجلس القومسيون) يرأسها مصرى وتضم قضاة من المصريين والأجانب للنظر في المنازعات التي تنشأ بين الأجانب والمصريين على أن يدعى مندوب من القنصلية التي يتبعها المدعى الأجنبى. وتستأنف أحكامها أمام "مجلس الأحكام" وهو بمثابة محكمة عليا مصرية.

وسرعان ما لعب القضاء القنصلى دورا مدمرا نحى جانبا القضاء المصرى وعرض مصالح المصريين والدولة للخطر، فحاول إسماعيل أن يتخلص من فوضى القضاء القنصلى بإنشاء المحاكم المختلطة (1876) التي أحكمت سيطرة المصالح الأجنبية على البلاد.

وفي محاولة لترجمة التحولات التي شهدتها مصر طوال القرن إلى واقع تشريعى يعالج أوجه القصور التي كان يعاني منها من يلجأون الى القضاء الشرعى أو القنصلى، قامت جهود لوضع قانون مدنى وقانون جنائى تمت صياغتهما على نمط القانون الفرنسى، وصدر قرار بإنشاء محاكم مصرية (المحاكم الأهلية) تعمل بموجب هذه القوانين لم ينفذ إلا عام 1883. ومنذئذ أصبحت في مصر أربع سلطات قضائية متوازية: قضاء شرعى، مجالس محلية (لغير المسلمين)، المحاكم المختلطة، المحاكم الأهلية، تحكم كل منها بشرائع مختلفة.

حصاد التجربة:

جاءت تجربة التحديث - كما رأينا - إستجابة للتحدى الغربى ممثلا فى الحملة الفرنسية التي كشفت عن بلوغ أزمة النظام العثمانى ذروتها، وفتحت العيون على حقيقة التخلف الذى عاشته المنطقة فى ظل الحكم العاظمى، وعلى اليون الشاسع بين الركود الحضارى الإسلامى والتقدم الحضارى الغربى ونهبت الأذهان إلى ضرورة أن يستبدل بالنظام الذى أثبت عجزه وفسلة نظاما جديدا يستطيع الصمود فى مواجهة التحدى الغربى.

وجاء محمد على ليقيم البديل لا من خلال تطوير العناصر الإيجابية للنظام القديم بإزالة العقبات التي تعترض طريقها، وتوجيهها وجهة جديدة (ونعنى بذلك رأس المال التجارى الذى نشط فى أواخر القرن الثامن عشر)، ولكن عن طريق إقتلاع القديم كله دون أن يتيح للمصريين فرصة التعرف على مقاصده أو إشراكهم فى وضع سياسة التحديث، فتركهم - على حد تعبير عبد الرحمن الجبرتي- يظنون أن جل همهم "التطلع إلى ما فى أيدي الناس" وإن أدركوا أن "همته من همم الملوك" فغياب مشاركة الجماهير فى التجربة - عن إيمان واقتناع- وسلبيتهم تجاهها، جعل ضربها وتصفيتها أمرا سهلا ميسورا، عندما تحولت مصر إلى خطر يهدد مصالح القوى الإستعمارية فى شرق البحر المتوسط.

ولعل ذلك يرجع إلى أن محمد على كان تركيا عثمانيا فى تفكيره وتربيته وطبيعته المعروفة وغاياته، فنلاحظ فى تصرفاته الأساليب التركية المعروفة من المهارة فى تدبير المؤامرات إلى اتساع السلطات، إلى الإستئثار بالسلطة، والإستبداد بالرعية. فكان ثمة تناقص كبير بين وسائله وغاياته فى كثير من الأحيان. فقد كانت وسائله الحديثة كقيلة بأن توتى أطيب الثمرات لو كان يضع فى إعتباره البعد الإجتماعى للتنمية وضرورة أن يتجه مردودها إلى الجماهير، وهو بعد غائب تماما تجربته.

لقد كان الناس - فى ذلك العصر - لا يرون فى الحكومة إلا هيئة غاشمة من الظالمين العتاه وذلك لكثرة ماتواتر عليهم من عهود الظلم التي عانوا منها على يد الأتراك والماليك عدة قرون، فلم يكن الناس يتقون بإمكانية قيام حاكم صالح، ومن هنا، كان طبيعيا أن ينظر الناس بعين الريبة إلى حكومة محمد على ونظامه وإصلاحاته، فهم يتوقعون الشر فى كل ما يبدو لهم من أعماله، حتى لو بدا لهم جانب الخير منها. وبادلهم محمد على نفس الشعور، فكان يبغض المصريين، ويسئ الظن بهم، ولا يراهم يصلحون لشيء سوى حمل الأثقال وسوق الحمير، ويركن فى معظم أعماله إلى الأجانب من الأوربيين والأتراك.

ولعل ذلك الموقف من جانب الناس راجع إلى القضاء على المؤسسات الإجتماعية القديمة التي كانت تكفل لهم قدرا من الحرية فى ظل طوائف الحرف ونظام الإلتزام، وإلى أن القضاء على تلك المؤسسات تم بطريق البترلا بطريق التطور الطبيعى، ولذلك فقد الناس الثقة بالأنظمة الحديثة وأعتبروها حجرا على حريتهم، وتمنوا التخلص منها، وخاصة ما يتعلق منها بالحياة الإقتصادية لأنهم كانوا يرون ثمرته تذهب إلى الحكومة ولا يصيبون منها مغنما، كما أن واقهم الإجتماعى ومستوى معيشتهم لم يتغير عما كان عليه من قبل.

وقد جرد محمد على النظم الأوربية الحديثة التي أدخلها من محاسنها، فنظام التجنيد الذى أعاد الصلة بين المصرى والجندية بعد قرون طويلة من القطيعة لم يكن يشبه نظام التجنيد فى بلاد أوربا، بل كان فى نظر الفلاح ضربا من ضروب السخرة، كما أن مدة الجندية لم تكن محددة بفترة معينة فكان الجندى يلتحق بالجيش إلتحاقا أبديا، فهو شهيد أو كالمشهيد، ومن هنا نفر الناس من الجندية وتفننوا فى إبتاع أساليب الفرار منها، وكانوا يولولون على من يطلب للجندية كما يولولون على الموتى. وعلى هذا القياس كان موقف الناس من مصانع محمد على ومدارسه.

ومرد ذلك كله إلى تركيز الخطبوط كلها في يد الحاكم، وعدم إهتمامه بخلق مصالح للقوى الإجتماعية المختلفة تربطهم بالتجربة وتجعلهم يؤمنون بجداولها ويدافعون عنها ساعة الخطر. قوة إجتماعية واحدة إهتم محمد على بربطها بتجربته هي الأرستقراطية التركية التي خصها بمركز السلطة، وهي قوة وافدة مبعوضة شعبيا كان ولاؤها يتجه إلى الأسرة الحاكمة.

ورغم تلك السلبيات الخطيرة، فإن ما صنعه محمد على بمصر وضعها على أعتاب العصر الحديث، فما أدخله من تغييرات جذرية على البنية الإقتصادية خلق واقعا إقتصاديا جديدا تماما، ترتبت عليه تغييرات إجتماعية برزت بوضوح في أواخر عهده، وما أدخله من نظم إدارية ظل يشكل إطار نظام الحكم رداً طويلاً من الزمان، لعبت الجسور التي مدها بين مصر وأوروبا من خلال التبادل التجاري والبعثات والترجمة دوراً هاماً في تحديد مسيرة مصر ومصيرها حتى مطلع هذا القرن، ففتح الطريق لربط الإقتصاد المصري بالسوق العالمي، كما فتح الباب أمام إتجاه ثقافي علما نى نصحت ثماره في عصر إسماعيل، إلى جانب التطور الذي أدخله على وظيفة الدولة - نتيجة ذلك كله- فحولها من جهاز لجباية الأموال من الرعية، إلى جهاز إنتاج ورقابة و(خدمات) في نفس الوقت. وإستطاع أن يقوم بتجربة تنمية فريدة - مهما كانت سلبياتها- بالإعتماد على الإمكانيات الذاتية وحدها، ودون أن يسمح بتسرب رأس المال الأجنبي إلى مصر.

ولكن عندما حاول إسماعيل متابعة تجربة التحديث كان المناخ قد تغير، والرياح لم تعد مواتية، فتجربته نمت في إطار نظام دولي فرض على مصر في تسوية 1840، التي إستطاع - في ظلها- رأس المال الأجنبي أن ينخر في عظام الإقتصاد المصري ويرفع كل الحواجز التي تحول دون توسعه في مصر، وأصبحت هناك مصالح إستراتيجية للقوى الإمبريالية ممثلة في قناة السويس، فضلا عن القيود الثقيلة التي حدثت من حركة حاكم مصر وحددت قوته العسكرية والتي حددها فرمان 1841، فراح إسماعيل يحاول إزالة تلك القيود والتخفيف من غلواء إمتياز قناة السويس عن طريق الاستدانة ففتح بذلك الباب على مصراعية لرأس المال المالي واستكملت بذلك روابط التبعية وبدأ العد التنازلي للإحتلال الأجنبي، وتحولت مصر إلى وحدة متخصصة في إنتاج المواد الأولية للسوق الإمبريالية في إطار نظام تقسيم العمل الدولي.

غير أن التجربة في مردودها الثقافي والفكري لم تخل من جوانب إيجابية، فقد تعرفت مصر -على يد الراود من أبنائها- على أفكار عصر التنوير، وقامت محاولة للتوفيق بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، وتبلورات مفاهيم جديدة لم تكن مطروحة من قبل كمفهوم "الوطني" و "الأمة" وتطلعت القوى الإجتماعية الوطنية إلى أن يكون لها قدر من المشاركة في إدارة أمور بلادها والتعبير عن مصالحها (المطالبة بالدستور) حتى إذا وجدت التدخل الأجنبي والحاكم الأوتوقراطي يتعرضان سبيلها حاولت أن تملك زمام المبادرة عن طريق ثورة قادها العسكريون ودعمها الأعيان (الثورة العرابية).

وأخيراً، كانت مصر عند نهاية القرن التاسع عشر تختلف تماما عنها في بدايته، تغير الواقع الإقتصادى تماما، واختفت قوى إجتماعية قديمة لتبرز أخرى جديدة، وتغير دور السلطة ووظيفتها، وطرحنا أفكار جديدة كان لها أثرها الفعال في تحديد مسيرة مصر، وفي إبراز دورها في المنطقة من حولها.

مراجع

- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد على، القاهرة 1945
- أحمد الحنة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على، القاهرة 1950
- أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد: نظام القضاء والإدارة، القاهرة 1923
- رعوف عباس: النظام الإجتماعى في مصر، القاهرة 1973
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بولاق 1322 هـ
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر، القاهرة الخ، بولاق 1305 هـ
- محمد شفيق غربال: محمد على الكبير، القاهرة
- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة، مصر محمد على، القاهرة 1948
- Bear.G: Studies in the Social History of Modern Egypt. Chicago 1969
- Crouchley, A.E.: The Economic Development of Modern Egypt. London 1938
- Moaortie, Baron de: Egypt, Native Rulers and Foreign Intorlerence, London 1883
- Tignor, R: Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914 Princeton 1962